بلغ **إجمالي العجز المالي** في الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠١٣ حوالي ٢٢٧٥ مليار ليرة بارتفاع قيمته ٦٣٠ مليار ليرة (٣٨ في المائة) عن العجز المسجل في الفترة مثيلتها من العام ٢٠١٢ والبالغ ١٦٤٥ مليار ليرة (جدول رقم ١). بالتوازي، تحول **الميزان الأولي** من فائض ٢٨٩ مليار ليرة في اول اربعة اشهر من العام السابق إلى عجز قدره ٤٠٦ مليار ليرة في العام الحالي. جاء هذا التراجع في الموارد المالية للحكومة نتيجة زيادة في النفقات بنسبة ٩ في المائة (٥٩٣ مليار ليرة)، بالاضافة الى انخفاض الايرادات بنسبة ١ في المائة (٣٦ مليار ليرة) في الفترة المذكورة من العام ٢٠١٣.

جدول ١: ملخّص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	2011 ك2- نيسان	2012 ك2- نيسان	2013 ك2- نيسان	نسبة التغير 2012/2013
إجمالي الإيرادات[1]	**3,829**	**4,764**	**4,728**	**-1%**
إجمالي الإنفاق	**5,938**	**6,409**	**7,003**	**9%**
• *تسديد فوائد*	*2,039*	*1,845*	*1,794*	*-3%*
• *تسديد أقساط دين[2]*	*97*	*88*	*75*	*-16%*
• *النفقات الأولية[3]*	*3,802*	*4,475*	*5,134*	*15%*
إجمالي العجز/الفائض	**-2,108**	**-1,645**	**-2,275**	**38%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**27**	**289**	**-406**	**-241%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
1. تتضمن التحويلات المتوقعة من فائض قطاع الاتصالات
2. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع
3 النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد و أقساط القروض الميسرة)

من منظار نقدي، عند احتساب المبالغ المحولة فعلياً من وفر موازنة وزارة الاتصالات خلال اول اربعة اشهر من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣[1]، بدل إدراج المبالغ المتوقع تحويلها، يرتفع العجز المالي بحوالي ٣٠ في المائة مقارنة مع السنة السابقة ليصل إلى ٢٦٥٨ مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان ٢٠١٣، ويسجل الميزان الأولي عجزاً بلغ ٧٩٠ مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان من العام ٢٠١٣، مقارنة مع عجز بلغ ١٠٨ مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢.

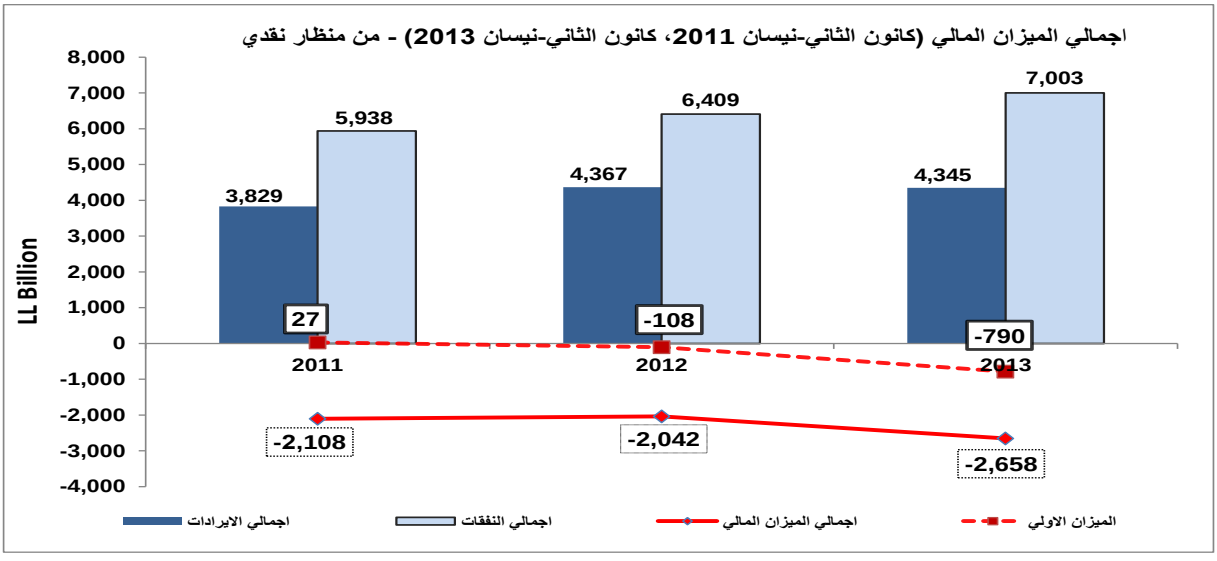

[1] تم فعليا تحويل مبلغ ٣٠٢ مليار ليرة و٢٢٦ مليار ليرة من وفر موازنة الاتصالات في فترة كانون الثاني- نيسان ٢٠١٢ و كانون الثاني- نيسان ٢٠١٣ على التوالي، في حين كانت الارقام المتوقعة من قبل وزارة الاتصالات ٦٩٩ مليار ليرة في كانون الثاني- نيسان ٢٠١٢ و٦٠٩ مليار ليرة في كانون الثاني- نيسان ٢٠١٣.

بلغ **إجمالي الإيرادات** في كانون الثاني– نيسان من العام ٢٠١٣ حوالي ٤٧٢٨ مليار ليرة، مقارنة بحوالي ٤٧٦٤ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢، مسجلاً تراجعاً سنوياً بنسبة ١ في المائة. من منظار نقدي، انخفض إجمالي الإيرادات بحوالي ٠،٥ في المائة ليصل إلى ٤٣٤٥ مليار ليرة خلال العام الحالي، بعد أن بلغ ٤٣٦٧ مليار ليرة خلال كانون الثاني– نيسان من العام ٢٠١٢.

بلغت **الإيرادات الضريبية** المحصلة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠١٣ حوالي ٣٤٣٤ مليار ليرة، بانخفاض حوالي ٤٦ مليار ليرة (١ في المائة) مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٢. باستثناء ارتفاع طفيف في الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية نتيجة تحسن في الإيرادات المحصلة من الرسوم على السيارات إضافة إلى الرسوم الجمركية، تراجعت الإيرادات المحصلة في جميع فئات الضرائب الرئيسية خلال العام ٢٠١٣:

- تراجعت إيرادات **الضريبة على الأملاك** بقيمة ٢٦ مليار ليرة (٦ في المائة) لتصل إلى ٣٧١ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– نيسان من العام ٢٠١٣، نتيجة انخفاض إيرادات "رسوم التسجيل على العقارات" بحوالي ٣٥ مليار ليرة، الأمر الذي طغى على الزيادة الطفيفة الحاصلة في "ايرادات الاملاك المبنية" والبالغة ٤ مليار ليرة. يظهر الانخفاض في رسوم التسجيل العقارية التراجع السنوي في قيمة العقارات المتداولة في فترة كانون الثاني– نيسان ٢٠١٣، والتي بدورها تعكس الانخفاض في متوسط قيمة الاملاك المصرح عنها من ٤٣ مليون ليرة الى ٣٨ مليون ليرة في فترة كانون الثاني– نيسان من العام ٢٠١٢، مع العلم أن عدد الاملاك المتداولة شهدت ارتفاعاً سنوياً بنسبة ١ في المائة خلال كانون الثاني– نيسان ٢٠١٣.
- تقلصت **الضرائب الداخلية على السلع والخدمات** بقيمة ١٩ مليار ليرة (١ في المائة)، بالرغم من ارتفاع التحويلات من "إدارة حصر التبغ والتنباك" بقيمة ٣٠ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– نيسان ٢٠١٣، بشكل أساسي نتيجة التراجع في تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة ٥٧ مليار ليرة (٤ في المائة). والجدير بالذكر أن تحويلات "إدارة حصر التبغ والتنباك" تعكس ارتفاع الأرباح المحققة من قبل الإدارة نتيجةً للسياسة التي اعتمدتها وزارة المالية في تشرين الأول ٢٠١١ والتي تقضي بزيادة سعر مبيع علبة السجائر بقيمة ٢٥٠ ليرة. أما بالنسبة لانخفاض إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة ١٢٣٥ مليار ليرة، فإن هذا الأمر ينتج بشكل مباشر عن قرار مجلس النواب بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة على المازوت[٢]، إذ انخفضت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك بنسبة ١٣ في المائة في كانون الثاني– نيسان ٢٠١٣، في حين ارتفعت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المحصلة داخلياً بنسبة ٩ في المائة.
- انخفضت إيرادات "**الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال**" بحوالي ٧ مليار ليرة (١ في المائة)، وذلك بسبب التراجع في إيرادات ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة بقيمة ٤٩ مليار ليرة (٤٦ في المائة)، حيث شهدت هذه الإيرادات ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام ٢٠١٢ نتيجةً للجهود

[٢] بموجب القانون رقم ٢٠٧، تاريخ ٥ آذار ٢٠١٢.

المبذولة للتحصيل من قبل وزارة المالية[٣]. وقد قابل الانخفاض المذكور في إيرادات ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة تحسنٌ بقيمة ٤٣ مليار ليرة (١٧ في المائة) في إيرادات الضريبة على الرواتب والأجور، نتيجة لزيادة الأجور في القطاع الخاص ولفروقات غلاء المعيشة المعطاة للقطاع العام[٤].

انخفضت **الإيرادات غير الضريبية** بقيمة ٧١ مليار ليرة (٧ في المائة) مقارنة مع العام السابق لتبلغ ١٠٠٤ مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان من العام ٢٠١٣. من منظار نقدي[٥]، سجلت هذه الإيرادات انخفاضاً بقيمة ٥٧ مليار ليرة (٨ في المائة)، ليصل مجموعها إلى ٦٢١ مليار ليرة، وذلك بسبب التراجع الكبير في إيرادات الاتصالات التي انخفضت بقيمة ٧٥ مليار ليرة. من جهة أخرى، انخفضت الإيرادات المحصلة من مطار رفيق الحريري الدولي بقيمة ٢٤ مليار ليرة، بالاضافة الى تراجع ايرادات المحصلة من رسوم السير بقيمة ١١ مليار ليرة.

ارتفعت **إيرادات الخزينة** بقيمة ٨٠ مليار ليرة (٣٨ في المائة) لتصل إلى ٢٩٠ مليار ليرة في الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠١٣.

سجل **إجمالي الإنفاق** ارتفاعا قيمته ٥٩٣ مليار ليرة، ليبلغ ٧٠٠٣ مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان ٢٠١٣ مقارنة بمبلغ ٦٤٠٩ مليار في فترة كانون الثاني– نيسان ٢٠١٢.

ارتفعت **النفقات الجارية الأولية**[٦] بقيمة ٧٢٣ مليار ليرة (٢١ في المائة) لتصل إلى ٤٢١٩ مليار ليرة في الفترة المذكورة. يعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع كل من "التحويلات الأخرى" و"مخصصات الرواتب وملحقاتها" بقيمة ٥٠٥ مليار ليرة (٤٣ في المائة) و١٠٧ مليار ليرة (٥ في المائة) على التوالي. جاء الارتفاع في "التحويلات الأخرى" بشكل أساسي نتيجةً لدفع مبلغ ٢٥٠ مليار ليرة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال كانون الثاني– نيسان ٢٠١٣ مقابل لا شيء في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢، بسبب الاختلاف في توقيت الدفعات. ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى الارتفاع في قيمة "التحويلات الأخرى"، الزيادة في بند "المساهمات إلى القطاع غير العام"[٧] بقيمة ٩٠ مليار ليرة سنوياً لتصل إلى ١١٧ مليار ليرة في كانون الثاني– نيسان ٢٠١٣، وذلك بشكل اساسي بسبب التحويلات إلى كل من وزارتي التربية والشؤون الاجتماعية العائدة لفترة ٢٠٠٨–٢٠١٢. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[٨] بقيمة ١٦ مليار ليرة (٢ في المائة) لتبلغ ١٠٩٢ مليار ليرة، وذلك نتيجة لارتفاع التسديدات إلى مورّدي النفط حيث طغت الزيادة في الكميات المستوردة من المازوت ذات السعر المرتفع على التراجع في أسعار

[٣] في العام ٢٠١٢، اتخذت مديرية الواردات في وزارة المالية إجراءات لتدقيق التصاريح المقدمة من المؤسسات المالية، مما أدى إلى زيادة إيرادات ضريبة الدخل على رؤوس الأموال في العام ٢٠١٢ لتصل إلى ١٠٦ مليار ليرة في فترة كانون الثاني- نيسان من العام ٢٠١٢، مقارنة مع ٤١ مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١١.

[٤] تم إقرار زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بالإضافة إلى زيادة غلاء المعيشة في القطاع العام في شباط ٢٠١٢، غير أن الزيادة بالنسبة للقطاع العام لم تدخل حيز التنفيذ إلا في أيلول ٢٠١٢.

[٥] لا يتضمن المنظار النقدي المبالغ المتوقع تحويلها من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية (٦٩٩ مليار ليرة و٦٠٩ مليار ليرة في كانون الثاني- نيسان من العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ على التوالي)، بالمقابل يتضمن المبالغ المحولة فعلياً (٣٠٢ مليار ليرة و٢٢٦ مليار ليرة في كانون الثاني- نيسان من العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ على التوالي).

[٦] النفقات الجارية الأولية تمثل النفقات الجارية باستثناء مدفوعات الفوائد وخدمة الدين.

[٧] المساهمات إلى القطاع غير العام تتضمن: المساهمات إلى المنظمات التي لا تتوخى الربح (وزارة التربية-المدارس المدعومة، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية)، المساهمات إلى جهات خاصة (وزارة العدل، وزارة الصحة العامة، ووزارة الثقافة)، ومنح الطلاب.

[٨] مزيد من التفاصيل سوف تكون متوفرة ضمن إصدار نيسان ٢٠١٣ من نشرة "التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان- لمحة شهرية".

الفيول. وقد ساهم التراجع بنسبة ٢ في المائة في متوسط سعر النفط الخام بالتخفيف من تأثير الزيادة في قيمة التسديدات.

انخفضت **تسديدات الفوائد** بحوالي ٥٢ مليار ليرة لتبلغ ١٧٩٤ مليار ليرة، وذلك بسبب انخفاض تسديدات الفوائد على الديون بالعملة الأجنبية. بلغت **تسديدات القروض بالعملة الأجنبية** ٧٥ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– نيسان ٢٠١٣، بانخفاض بلغ ١٤ مليار ليرة مقارنة مع العام الماضي.

انخفضت **النفقات الاستثمارية** بحوالي ٦٥ مليار ليرة (٢٤ في المائة) لتصل إلى ٣٣٧ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– نيسان ٢٠١٣، حيث ارتفعت الدفعات الى "مجلس الانماء والاعمار" بقيمة ٨٣ مليار ليرة لتبلغ ١٠٩ مليار ليرة. هذه الزيادة الملحوظة في التحويلات الى مجلس الانماء والاعمار هي بشكل اساسي ناتجة عن تسديد ٣١ مليار ليرة عائدة لمشروع تحسين الطريق التي تربط بين البترون وبجدرفيل. كذلك ارتفعت تحويلات مجلس الانماء والاعمار المتعلقة بمشاريع معالجة المياه بقيمة ١٠ مليار ليرة، وتحسين الطرق السريعة بقيمة ٣ مليار ليرة، إضافة إلى صيانة مبنى الجامعة اللبنانية في الحدث بقيمة ٣ مليار ليرة.

ارتفعت الدفعات الى كل من بنود "الصيانة" و"استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية" بقيمة ٢٠ مليار ليرة و١٣ مليار ليرة على التوالي في فترة كانون الثاني– نيسان ٢٠١٣. تعود الزيادة في البند الأول بشكل أساسي إلى دفعات عائدة لمشاريع إنماء في مختلف المناطق اللبنانية[٩]، في حين ارتفع البند الآخر بعد ان قامت الحكومة بتسديد مبلغ ١٤ مليار ليرة الى مصرف لبنان متعلق بعملية نقل ملكية عقار بين الطرفين[١٠]. هذه الزيادات قابلها انخفاض في التحويلات الى كل من "صندوق المهجرين" و"وزارة الأشغال العامة والنقل" بقيمة ٤٨ مليار ليرة و٢٤ مليار ليرة على التوالي.

بلغت **نفقات الخزينة**[١١] ٥٢٢ مليار ليرة في فترة الممتدة بين كانون الثاني ونيسان ٢٠١٣، بانخفاض مقارنة مع مبلغ ٦٢٠ مليار ليرة المسجل خلال الفترة مثيلتها من العام الماضي. هذا الانخفاض الكبير جاء بشكل أساسي نتيجة التراجع في المدفوعات العائدة إلى البلديات لتصل إلى ٢٧٢ مليار ليرة في الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠١٣، مقارنة مع ٤٦٧ مليار ليرة في الفترة مثيلتها من العام ٢٠١٢، حين تم وضع المرسوم المتعلّق بتوزيع الإيرادات المتراكمة عن عام ٢٠١٠ لصالح البلديات قيد التنفيذ[١٢].

بلغ **إجمالي الدين العام** ٨٩،١٢٥ مليار ليرة مع نهاية نيسان ٢٠١٣، بارتفاع عن ٨٦،٩٥٩ مليار ليرة في نهاية ٢٠١٢.

انخفضت **قيمة الدين بالعملة المحلية** بحوالي ٤١٦ مليار ليرة (١ في المائة) في أول أربعة أشهر من العام ٢٠١٣ لتصل إلى ٤٩،٧٨٢ مليار ليرة. في حين ارتفعت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية بقيمة ٥٥٦ مليار

[٩] بناء للمرسوم رقم ٩٤٢٧، تحدد سلفة الخزينة بقيمة ٤٥٠ مليار ليرة.
[١٠] بناء للقرار رقم ٤٧ تاريخ ٢٧ كانون الاول ٢٠١٢.
[١١] بدءا بنشرة كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير المالية الشهرية والفصلية والسنوية من تلك المنشورة في نشرة الأداء المالي الشهرية وذلك بسبب إعادة تصنيف بعض المدفوعات المدرجة في الأخيرة في بنود الأمانات وسلفات الخزينة، والتي تصنف في نشرة الأداء الشهري وفق تصنيفها الاقتصادي بحسب الموازنات.
[١٢] مرسوم رقم ٧٣٧٤ تم نشره بتاريخ ١٣ كانون الثاني ٢٠١٢.

ليرة مقارنة مع نهاية ٢٠١٢ لتبلغ ١٥،٦٠٥ مليار ليرة، سجلت هذه المحفظة انخفاضاً ملحوظاً في شهر نيسان وذلك بعد قيام مصرف لبنان باستبدال سندات خزينة بقيمة ١,١ مليار دولار اميريكي من خلال اتفاقية استبدال القروض مع وزارة المالية. من جهة أخرى، استمرت محفظة المصارف التجارية من الديون بالعملة المحلية بالتراجع، منخفضة بقيمة ٢٠٦٦ مليار ليرة مقارنة مع نهاية ٢٠١٢ لتصل الى ٢٥،٢٠١ مليار ليرة، في حين شهدت سندات الخزينة التي تملكها المؤسسات العامة زيادة بقيمة ٧٨٦ مليار ليرة لتصل إلى ٧،٢٦٥ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠١٣.

ارتفعت قيمة **الدين بالعملة الأجنبية** بحوالي ٢٥٨٢ مليار ليرة (٧ في المائة) من نهاية ٢٠١٢، لتبلغ ٣٩،٣٤٣ مليار ليرة مع نهاية شهر نيسان ٢٠١٣. ويعود ذلك بشكل اساسي إلى ارتفاع بنسبة ٩ في المائة في اصدارات اليوروبوند المتداولة في الأسواق لتصل قيمتها إلى ٣٢،٠٠٧ مليار ليرة، إذ شهد شهر نيسان عمليتي إصدار لسندات اليوروبوند، نتج عن كل منهما زيادة بقيمة ١,١ مليار دولار أميركي في مجموع الدين بالعملة الأجنبية[١٣]. جاءت العملية الأولى عبارة عن إصدار سندات يوروبوند بشريحة مزدوجة: تتكون الشريحة الأولى من سندات بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أميريكي عبارة عن إعادة فتح استحقاق كانون الثاني ٢٠٢٣ (فائدة ٦ في المائة) مع عائد نسبته ٦،١٥ في المائة؛ أما الشريحة الثانية فهي سندات يوروبوند بقيمة ٥٠٠ مليون دولار اميركي عبارة عن إعادة فتح استحقاق تشرين الثاني ٢٠٢٧ (فائدة ٦،٧٥ في المائة) مع عائد نسبته ٦،٧٠ في المائة. أما عملية الإصدار الثانية، فهي عبارة عن اتفاقية استبدال للدين بين وزارة المالية ومصرف لبنان بقيمة ١,١ مليار دولار اميريكي، قام الأخير بموجبها باستبدال سندات خزينة بالليرة اللبنانية تستحق بعد ٣ و٥ سنوات من محفظته، بمعدل فائدة وسطي ٦،١٥ في المائة، بسندات يوروبوند بمعدل فائدة وسطي يبلغ ٤،٩٥ في المائة. من جهة أخرى، انخفضت كل من ديون "باريس ٢" وديون "باريس ٣" (يوروبوند وقروض) بنسبة ٣ في المائة و٥ في المائة على التوالي منذ نهاية العام ٢٠١٢، نتيجةً لتسديد أقساط الدين. كما انخفضت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي بحوالي ٢٤ مليار ليرة لتصل إلى ٢٥٦٠ مليار ليرة، مقابل ارتفاع بقيمة ١٦١ مليار ليرة، لنفس الفترة، في قيمة الفوائد المتراكمة على سندات اليوروبوند، حيث بلغت ٥٦١ مليار ليرة مع نهاية نيسان ٢٠١٣. في حين شهدت سندات الخزينة الخاصة بالعملة الأجنبية زيادة بلغت ٢٤ مليار ليرة لتصل قيمتها الى ١٣٦ مليار ليرة.

[١٣] مزيد من المعلومات حول عمليات اصدار الدين في نيسان ٢٠١٣ متوفرة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية تحت "عمليات اصدار الدين" في قسم الدين العام، تحت العناوين: "الشريحة المزدوجة: سندات بالدولار بفائدة ٤,٥ في المائة تستحق في العام ٢٠١٦، وسندات بفائدة ٥،٥ في المائة تستحق عام ٢٠١٩ ضمن اتفاقية استبدال الدين مع مصرف لبنان، اصدار ٢٣ نيسان ٢٠١٣"؛ و"إعادة فتح استحقاق عام ٢٠٢٣ للسندات بالدولار بفائدة ٦ في المائة، واستحقاق عام ٢٠٢٧ للسندات بالدولار بفائدة ٦،٧٥ في المائة اصدار ١٧ نيسان ٢٠١٣".

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول ٢ : إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢ - نيسان	2013 ك٢ - نيسان	نسبة التغير 2012/2013
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**4,555**	**4,438**	**-2.6%**
• *الإيرادات الضريبية*	*3,480*	*3,434*	*-1.3%*
• *الإيرادات غير الضريبية*	*1,075*	*1,004*	*-6.6%*
إجمالي إيرادات الخزينة	**210**	**290**	**38.3%**
إجمالي الإيرادات العامة	**4,764**	**4,728**	**-0.8%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٣ : الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢ - نيسان	2013 ك٢ - نيسان	نسبة التغير 2012/2013
الإيرادات الضريبية	**3,480**	**3,434**	**-1.3%**
ضريبة على الدخل و الأرباح ورؤوس الأموال، ومنها	**795**	**788**	**-0.9%**
• ضريبة الدخل على الأرباح	*189*	*197*	4.0%
• ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	*259*	*302*	16.8%
• ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	*106*	*57*	-46.2%
• ضريبة الدخل على الفوائد (5%)	*218*	*218*	-0.2%
• غرامات (ضريبة على الدخل)	*22*	*14*	-35.3%
ضريبة على الأملاك ، ومنها	**397**	**371**	**-6.4%**
• ضريبة على الأملاك المبنية	*98*	*102*	4.3%
• رسوم تسجيل على العقارات	*261*	*225*	-13.6%
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها	**1,419**	**1,400**	**-1.4%**
• الضريبة على القيمة المضافة	*1,291*	*1,235*	-4.4%
• ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها	*103*	*111*	7.3%
- *رسوم تسجيل على السيارات*	*62*	*67*	8.7%
- *رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية*	*40*	*43*	5.6%
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها	**696**	**706**	**1.5%**
• الجمارك	*256*	*266*	3.8%
• رسوم، ومنها	*440*	*440*	0.2%
- *رسوم على البنزين*	*155*	*153*	-1.3%
- *رسوم على التبغ*	*142*	*138*	-2.8%
- *رسوم على السيارات*	*140*	*146*	4.5%
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**173**	**169**	**-2.4%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٤ : الإيرادات الغير ضريبية

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢ - نيسان	2013 ك٢ - نيسان	نسبة التغير 2012/2013
الإيرادات غير الضريبية	**1,075**	**1,004**	**-6.6%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**816**	**748**	**-8.4%**
• حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية	777	672	-13.5%
- *إيرادات كازينو لبنان*	*52*	*42*	-18.3%
- *إيرادات مرفأ بيروت*	*0*	*0*	-
- *إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني*	*26*	*20*	-23.1%
- *إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكي* 1/	*699*	*609*	-12.8%
• حاصلات من مؤسسات عامة مالية	0	61	-
• حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	38	14	-62.9%
• حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	2	2	-18.0%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**204**	**201**	**-1.1%**
• رسوم إدارية، ومنها	167	159	-4.7%
- *رسوم كتاب العدل*	*9*	*10*	2.3%
- *رسوم الأمن العام*	*37*	*42*	12.8%
- *رسوم السير*	*89*	*78*	-12.3%
- *رسوم قضائية*	*11*	*9*	-18.2%
- *رسوم القيادة*	*6*	*6*	3.0%
• عائدات إدارية	11	16	50.4%
• مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	1	1	-24.6%
• رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	20	20	3.7%
• رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	5	4	-5.2%
الغرامات والمصادرات	**4**	**3**	**-20.8%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة	**51**	**51**	**0.7%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١ تم تحويل ٣٠٢ مليار ليرة فقط من المبلغ المتوقع تحويله في فترة كانون الثاني – نيسان ٢٠١٢ من وفر موازنة وزارة الاتصالات والبالغ ٦٩٩ مليار ليرة. من أصل مبلغ ٦٠٩ مليار متوقع تحويله من في فترة كانون الثاني – نيسان ٢٠١٣ من وفر موازنة وزارة الاتصالات، تم تحويل ٢٢٦ مليار ليرة.

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول ٥: الإنفاق بحسب التوظيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢ - نيسان	2013 ك٢ - نيسان	نسبة التغير 2012/2013
١. النفقات الجارية	**5,429**	**6,087**	**12.1%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	2,039	2,146	5.3%
• مخصصات ورواتب وأجور (بند 13)	*1,352*	*1,459*	7.9%
• معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها	*575*	*566*	-1.5%
- *معاش تقاعد*	*410*	*530*	29.2%
- *تعويضات نهاية الخدمة*	*165*	*36*	-78.0%
• تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب 1/	*111*	*121*	8.8%
تسديد فوائد، ومنها: 2/	1,845	1,794	-2.8%
• فوائد على القروض الداخلية	*1,167*	*1,181*	1.2%
• فوائد على القروض الخارجية	*678*	*613*	-9.7%
تسديد أقساط ديون خارجية	88	75	-15.5%
• مواد استهلاكية، ومنها	74	104	40.0%
- *نفقات تغذية*	*22*	*20*	-9.1%
- *محروقات*	*19*	*2*	-87.0%
- *أدوية*	*9*	*54*	476.8%
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة 3/*	*12*	*5*	-56.7%
• خدمات خارجية	35	47	37.3%
• تحويلات أخرى، ومنها 4/	1,178	1,683	42.9%
- *شركة كهرباء لبنان 5/*	*1,076*	*1,092*	1.5%
- *الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي*	*0*	*250*	
- *الهيئة العليا للإغاثة*	*4*	*18*	400.8%
- *التحويلات إلى القطاع الغير عام*	*27*	*117*	339.9%
- *سلفات خزينة لدعم المازوت*	*0*	*0*	
- *دعم القمح*	*0*	*28*	
- *المساهمة لسلطات المياه*	*0*	*0*	
- *المحكمة الخاصة بلبنان*	*0*	*0*	
- *دعم البنزين لسائقي السيارات العمومية*	*3*	*1*	-69.5%
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة 3/*	*0*	*0*	-94.9%
• نفقات جارية أخرى، ومنها	121	178	47.1%
- *مستشفيات*	*101*	*123*	21.2%
- *أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية)*	*19*	*54*	185.0%
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة 3/*	*0*	*0*	-34.8%
• احتياطي	49	61	22.7%
- *دعم الفوائد*	49	61	22.7%
٢. نفقات استثمارية	**272**	**337**	**24.0%**
• استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	0	14	4978.8%
• تجهيزات	15	25	69.6%
• إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها	185	199	8.0%
- *صندوق المهجرين*	*48*	*0*	-100.0%
- *مجلس الجنوب*	*30*	*9*	-70.8%
- *مجلس الإنماء والإعمار*	*26*	*109*	317.0%
- *وزارة الأشغال والنقل العام*	*73*	*50*	-32.3%
- *أخرى، ومنها*	*7*	*27*	276.3%
الهيئة العليا للإغاثة	*0*	*12*	
• صيانة	69	89	29.0%
• نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	1	10	620.4%
• تجهيزات وصيانة في مجلس النواب 6/	2	0	
• تعديلات حسابية لسلفات الخزينة	0	0	-6.3%
٣. سلفات موازنة 7/	**71**	**42**	**-41.5%**
٤. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) 8/	**16**	**14**	**-12.5%**
٥. نفقات الخزينة 9/	**620**	**522**	**-15.9%**

• بلديات	467	272	-41.8%
• ضمانات	19	40	105.8%
• ودائع /10	28	61	116.2%
• أخرى، ومنها	106	150	41.5%
• رديّات الضريبة على القيمة المضافة	*69*	*99*	43.1%
٦. إنفاق غير مبوّب	**0**	**1**	647.4%
٧. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**6,409**	**7,003**	**9.3%**

المصدر: كشف حساب ٣٦، كشف حساب الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، أرقام توقيفات البيان المالي

١/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (6)

٢/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (7)

٣/ تتضمن تسديدات من مخصّصات الموازنة والتي قد دُفعت مسبقًا كسلفات خزينة من حسابات الخزينة .

٤/ تجدر الإشارة إلى أنه تمت إزالة "سلفات خزينة لسلطات المياه" والبالغة قيمتها ٢٣ مليار من نفقات الخزينة في عام ٢٠١١ وتصنيفها تحت بند تحويلات مختلفة، وبدء من العام ٢٠١٢ أصبحت تحويلات إلى سلطات المياه ضمن البند ١٤.

٥/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (8). علما أن بند كهرباء لبنان قد تمت إعادة تصنيفه من "نفقات خزينة مختلفة"إلى "تحويلات أخرى وفقاً للتصنيف المقترح في مشروع موازنة 2009 وذلك انسجاما مع أداء المالية العامة.

٦/ يمثل هذا البند إعادة تصنيف للمدفوعات التي حُررت من الأمانات وفقاً لقانون رقم 123 بتاريخ 23 تموز 2010، والذي فتح اعتماداً بقيمة 20 مليار ليرة في موازنة 2010 وذلك لتغطية كلفة تجهيز وصيانة البرلمان. وقد سمح هذا القانون بإصدار سلفة طارئة ذات قيمة ومدة محددتين، بناءاً على قرار رئيس مجلس النواب. سوف يتم قوننة هذه السلفة بناءاً على فواتير مصدقة من قبل سكريتاريا البرلمان ومقدمة إلى وزارة المالية.

٧/ "سلفات الموازنة" كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره"، إلا أن وزارة المالية ارتأت تبويبها بشكل مستقل بسبب نموّها الملحوظ في الآونة الأخيرة. وبحسب القانون، يجب قوننة هذه المدفوعات لاحقاً، وحينها فقط يمكن إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

٨/يتضمن هذا البند (باستثناء الرواتب والأجور)، كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.

٩/ اعتبارا من كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

١٠/ تمثّل دفعات الودائع كل الدفعات من قبل الخزينة إلى الإدارات والمؤسسات العامة، البلديات والصناديق وذلك من إيرادات ما تمّ تحصيله بالنيابة عنهم.

جدول ٦: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب والأجور

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢- نيسان	2013 ك٢- نيسان	نسبة التغير 2012/2013
تحويلات إلى مجلس الجنوب	2	2	54.3%
تحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار	9	15	69.0%
تحويلات إلى صندوق المهجرين	2	2	8.0%
تحويلات إلى الجامعة اللبنانية	95	98	3.1%
تحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء	4	4	-5.9%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٧: تفاصيل عمليات خدمة الدين

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢- نيسان	2013 ك٢- نيسان	نسبة التغير 2012/2013
تسديد فوائد	**1,845**	**1,794**	**-3%**
الدين بالعملة المحلية	1,167	1,181	1%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	*678*	613	-10%
- *فوائد على اليوروبوند**	*639*	*573*	-10%
- *فوائد على قروض خاصة**	*2*	*2*	31%
- *فوائد على قروض ميسّرة*	*38*	*37*	-2%
تسديدات أقساط قروض ميسّرة	**88**	**75**	**-15.5%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول ٨: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[1]

(مليار ليرة لبنانية)	2012 ك٢ - نيسان	2013 ك٢ - نيسان	نسبة التغير 2012/2013
شركة كهرباء لبنان، ومنها	**1,076**	**1,092**	**2%**
خدمة الدين، ومنها:	**43**	**39**	**-10%**
• قروض ميسرة، ومنها:	17	13	-25%
- تسديد أقساط	*14*	*10*	-27%
- تسديد فوائد	*3*	*3*	-19%
• قروض مكفولة من مصرف لبنان	26	26	1%
شراء غاز وفيول	**1,033**	**1,053**	**2%**
• مؤسسة البترول الكويتية وسوناطراك	1,033	1,053	2%
• الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي	0	0	-
سلفات خزينة لتسديد دفعات القيمة المضافة	**0**	**0**	**-**
• ضريبة القيمة المضافة لاستيراد الوقود	0	0	-
• دفعات شركة كهرباء لبنان العائدة إلى كاربورشيب	0	0	-

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(١) قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتبارا من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداء من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "نفقات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول ٩: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر شباط 2013 (مليار ليرة)

(مليار ل.ل.)	2010 ك١	2011 ك١	2012 ك١	2013 نيسان	التغير ك١ 2012- نيسان 2013	نسبة التغير ك١ 2012- نيسان 2013
إجمالي الدين العام	**79,298**	**80,887**	**86,959**	**89,125**	**2,166**	**2.5%**
الدين بالعملة المحلية	**48,255**	**49,340**	**50,198**	**49,782**	**-416**	**-0.8%**
• مصرف لبنان (يتضمن REPOs وقروض EDL)[1]	13,130	16,374	15,049	15,605	556	3.7%
• المصارف التجارية	27,214	25,177	27,267	25,201	-2,066	-7.6%
• ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	7,911	7,789	7,882	8,976	1,094	13.9%
- مؤسسات عامة	*6,268*	*6,538*	*6,479*	*7,265*	786	12.1%
- سندات فروقات المتعهدين[2]	-	*41*	*134*	*134*	0	0.0%
** فوائد متراكمة من الدين*	*867*	*788*	*789*	*722*	-67	-8.5%
دين بالعملة الأجنبية[3]	**31,043**	**31,547**	**36,761**	**39,343**	**2,582**	**7.0%**
• الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,624	2,566	2,584	2,560	-24	-0.9%
• ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض)[4]	4,137	3,512	2,925	2,830	-95	-3.2%
• ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض)[5]	1,855	1,723	1,313	1,249	-64	-4.9%
• إصدارات يوروبوند في السوق	21,870	23,259	29,427	32,007	2,580	8.8%
• *فوائد متراكمة على اليوروبوند*	483	407	400	561	161	40.3%
• سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية[6]	74	80	112	136	24	21.4%
ودائع القطاع العام	**11,419**	**10,984**	**12,916**	**12,719**	**-197**	**-1.5%**
صافي الدين العام	**67,879**	**69,903**	**74,043**	**76,406**	**2,363**	**3.2%**
إجمالي القيمة السوقية للدين[7]	**51,308**	**50,192**	**58,623**	**59,628**	**1,005**	**1.7%**
% من إجمالي الدين	**65%**	**62%**	**67%**	**67%**	**-1%**	**-0.8%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١: يتضمن قروض مصرف لبنان لشركة كهرباء لبنان لتمويل شراء الكهرباء من سوريا، وقد بلغت هذه القروض 300 مليار ليرة في تشرين الثاني 2003 و150 مليار ليرة في تموز 2004، ينتهي تسديدها عام 2013، وهي تصنف كجزء من الدين العام لأنها مكفولة من الدولة.

٢: سندات فروقات المتعهدين بالعمة المحلية تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية

٣: أرقام كانون الأول 2006-كانون الأول 2011 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

٤: ديون باريس ٢ (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صدر أولاً بقيمة ١،٨٧٠ مليار دولار ضمن مؤتمر باريس ٢.

٥: صادر لماليزيا كجزء من مساهمة باريس 3، قرض للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحة أولى للقرض الفرنسي في شباط 2008 وقسم من شريحة ثانية في تشرين الأول ٢٠١٢، قرض صندوق النقد الدولي، شريحة أولى لقرض الاتحاد الأوروبي، وقرض لصندوق النقد العربي في حزيران 2009

٦: سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاك ومقاول).

٧: إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.

منشورات وزارة المالية

٢٠١٣

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٦١-٦٩

مرصد المالية العامة، تشرين الثاني –كانون الأول ٢٠١٢ ، كانون الثاني- اذار ٢٠١٣

نتائج المالية العامة عن العام ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في الفصل الثالث من العام ٢٠١٢

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، تشرين الثاني-كانون الأول ٢٠١٢ ، كانون الثاني- اذار ٢٠١٣

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، تشرين الأول – كانون الأول ٢٠١٢ وكانون الثاني- اذار ٢٠١٣

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١٢ والأول من العام ٢٠١٣

٢٠١٢

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٥٠-٦٠

مرصد المالية العامة، كانون الثاني –تشرين الأول ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في العام ٢٠١١

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني-تشرين الأول ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١١

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، كانون الثاني – أيلول ٢٠١٢

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، كانون الأول ٢٠١١

٢٠١١

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٣٨-٥٢

واردات السيارات وإيرادات الدولة (١٩٩٧-٢٠١٠)، آذار ٢٠١١

إطار إدارة الدين ٢٠١٠-٢٠١٥، آذار ٢٠١١

موازنة المواطن لعام ٢٠١٠، شباط ٢٠١١

مرصد المالية العامة – نشرة شهرية، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠١١

نتائج المالية العامة – الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠١١

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣ نشرة شهرية، شباط – تشرين الثاني ٢٠١١

للحصول على قائمة كاملة بمنشورات وزارة المالية، يرجى مراجعة الموقع التالي: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٨
فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٩

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb